إنعكاهات سياسات الهجرة على هجرة الكفاءات
- مع إشارة خاصة للعراق-

أ.م.د.عمرو هشام محمد
م.د.سميرة حسن عطية
مركز دراسات المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الجامعة المستنصرية

مقدمة:

كانت الحاجة ولا تزال للبحث عن الموارد في مختلف بقاع العالم من أهم أسباب الهجرة، سواء كانت حاجة اقتصادية أو أمنية، أو هروب من آثار الحروب والكوارث الطبيعية. وتشير بعض الدراسات الى أن الحقبة الأولى للعولمة، والممتدة من عام ١٨١٤ الى ١٩١٤، شهدت هجرة نحو مليون نسمة سنوياً، وأن المهاجرين في هذه الحقبة كانوا يمثلون نحو ١٠ في المائة من سكان العالم. بينما يشير تقرير للبنك الدولي عن الهجرة والتحويلات لعام ٢٠٠٨ الى أن نحو ٢٠٠ مليون نسمة أو ٣ في المائة من سكان العالم يعيشون خارج بلدانهم التي ولدوا فيها، وأن هذا العدد من المهاجرين يشمل نحو ٩,٢ مليون لاجئ، وأن أكثر البلدان المستقبلة للمهاجرين هي الولايات الممتحدة الأمريكية، وروسيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وفرنسا، وبلدان مجلس التعاون الخليجي[١].

وقد سجلت الهجرة في العالم زيادات مضطردة في العقود الأربعة الماضية، إذ كان عدد المهاجرين نحو ٨٢ مليوناً في عام ١٩٧٠، ارتفع الى نحو ١٧٥ مليون عام ٢٠٠٠، ليبلغ نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٢٠٠ مليون. وهكذا فإن عدد المهاجرين زاد بمقدار ضعفين منذ عام ١٩٧٠ مقارنة بالسنوات القليلة الماضية. ومن الطبيعي أن تستقطب بلدان الشمال المتقدمة أعداداً أكبر من المهاجرين نظراً لمستوى الأجور والتعليم والبنية الأساسية وتوافر الخدمات والرفاهية بشكل عام، فقد بلغت نسبة المهاجرين الذين يعيشون في البلدان الصناعية المتقدمة ٦٠ في المائة وفي البلدان النامية ٤٠ في المائة [٢].

[١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨ ، ص٣٢.

[٢] جيفري ، جي. ويليامسون، الهجرة العالمية ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر/٢٠٠٦ ، ص٢٧ .

وتشكل هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية والعراق أحدها إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها. وقد اتسعت هذه الهجرات كثيراً في العقود الأخيرة، والمؤسف أنها اعتبرت من مظاهر الخلل الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، وشكلت عائقا أمام تنفيذ البرامج التنموية المخطط لها ضمن استراتيجيات الدول وخاصة النامية ومنها العراق ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث .

أهمية البحث: تعد الهجرة ظاهرة طبيعية معروفة منذ بدايات الانسان وتحدث لأسباب مختلفة، إلا ان تطور أشكال الهجرة وتعدد أسبابها أوجد أنواع معينة من الهجرة منها ما يعرف بهجرة الكفاءات أو نزيف الأدمغة (Brain Drain)، ويعد هذا النوع من الهجرة من أخطر أنواع الهجرة لما لها من إنعكاسات سلبية تفوق ايجابياتها، وتحمل البلد الأم كلفاً اقتصادية منظورة وغير منظورة.

أهداف البحث : يمكن تحديد الأهداف المتوخاة من دراسة ظاهرة الهجرة الخارجية في :

١. تشخيص عوامل الدفع في الدول الأم ، وعوامل الجذب في دول المهجر المسببة للهجرة الخارجيةوبالأخص فيما يخص العراق.
٢. تحديد مؤشرات عن المهاجرين العراقيين والكفاءات منهم تحديداً، كمناطق انتشارهم وتركزهم في العالم ومستويات تعليمهم.

وحينها سيكون بالإمكان:-

اقتراح إجراءات التخفيف من وطأة حركة الهجرة عبر:

- تحديد سياسات فاعلة لردم الفجوة بين دول المهجر والدولة الأم.
- العمل باتجاه الاستقطاب الدائم للمهاجرين ، وإيجاد حالة الاستقرار لهم في الوطن الأم ، ثم ضمان تقوية الحلقات الرابطة في هيكلية قوة العمل.

هيكلية البحث :

جاء البحث في ثلاثة مباحث ؛ تناول الأول منها الأطار النظري للهجرة ابتداءاً بمفهومها وأنواعها وأسبابها وانتهاءاً بسياسات الهجرة لبعض الدول العربية ومنها العراق. أما المبحث الثاني، فيهتم بآثار الهجرة الاقتصادية ويركز على التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي من جهة، وعلى تحويلات المهاجرين من جهة أخرى. وأخيراً المبحث الثالث، الذي يهتم بظاهرة الهجرة في العراق، ويركز على ثلاث محاور الأول هو الأبعاد والتداعيات لهجرة الكفاءات، والمحور الثاني على تقدير أعداد العراقيين في الخارج، والثالث الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من وطأة حركة الهجرة.

المبحث الأول: الأطار النظري للهجرة

١- مفهوم الهجرة:-

الهجرة تعني "عملية التحرك التي يقوم بها الفرد أو مجموعة أفراد ، والتي ينجم عنها تغيير محل إقامتهم" ، وعرفتها هيئة العمل الدولية بـ "انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام ، لأداء مهمة أو عمل أو الالتحاق بوظيفة" ، أو "التحرك المستمر للأفراد من دولة إلى أخرى بمحض إرادتهم" ، وعرفها معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية بـ" الانتقال من بلد إلى آخر للعمل والاستقرار فيه".

وهي بشكل عام " تغيير دائم أو شبه دائم لمحل الإقامة ، بصرف النظر عن طول مدة التغيير"، مركزاً على التغيير في المكان ، وتناول مفهوم الهجرة من الناحية الجغرافية ..، وهي من الناحية الديموغرافية "التنقل الدائم للأفراد من إقليم مستقل إلى آخر وبمحض إرادتهم"، لأنها تعد الهجرة مسؤولة عن التغييرات التي تطرأ على المجتمعات السكانية ، وتغير حجم ونوع السكان فيها ..، وهناك من نظر إلى الهجرة نظرة سوسيولوجية (اجتماعية) بعدِّها "ظاهرة اجتماعية تتضمن انتقال العادات والقيم من بيئة إلى أخرى ، من خلال انتقال الأفراد ذوي القيم والعادات التي تمثل بيئتهم الأصلية إلى بيئات أخرى قد تكون مشابهة بعض الشيء لبيئاتهم السابقة ، أو تختلف عنها" ..، ومن الناحية الاقتصادية عرفت بأنها "عملية انتقال الأفراد من مكان لآخر للحصول على عمل وكسب العيش" ، بمعنى أنها وسيلة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد (مأكل ، ملبس ، سكن ، ...).[٣]

يستنتج مما تقدم من أن الهجرة تعكس تحرك الفرد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى، ولمسافة قد تطول أو تقصر، ولأسباب مختلفة باختلاف الأفراد والظروف المحيطة بهم ونوع الهجرة.

أما هجرة الكفاءات فقد عرفتها منظمة اليونسكو بأنها "نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول، ويتسم بالتدفق في الاتجاه الأكثر تقدما"[٤] وعرفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا / الاسكوا، في ندوة دولية عن هجرة الكفاءات العلمية والتكنولوجية العربية في بيروت عام ١٩٨٠، تحت عنوان هجرة الأدمغة والكفاءات " تمثل اختصاصات الطب وطب الأسنان والتمريض، العلماء المختصون بالعلوم الأساسية، فيزياء، كيمياء، بيولوجيا، جيولوجيا، إحصاء التخطيط، الهندسة بفروعها، الرياضيات، فضلا عن حملة الشهادات العليا لبعض العلوم الاجتماعية كعلم النفس والاقتصاد"[٥].

وقد لخصت بعض الدراسات والآراء المتعلقة بهجرة الكفاءات وفق نموذجين (عالمي ووطني)؛ فالنموذج العالمي ينطلق من مفهوم ان الهجرة تعكس نشاط سوق دولية تطرح طلب عامل معين من عوامل الإنتاج ممثل في نمط محدد من أنماط رأس المال البشري الذي سيتحرك نحو المناطق التي تتيح له إنتاجية عالية، لذلك سيتجه إلى مكان يعطي أفضل ما لديه ويحصل على مردود اكبر. أما النموذج الوطني فينطلق من

[٣] د.محمود علي الداود، مشكلة هجرة العقول العربية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية، العدد ١٥، ٢٠٠٤،ص٤-٥.

[٤] رسالة اليونسكو تحت عنوان، المدينة تنفجر، كانون الثاني ١٩٩١ ، ص٢٩.

[٥] حميد عبد الرحمن، العقول المهاجرة، مجلة الوحدة، الصادرة من المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب العربي، العدد ٩١، سنة ١٩٩٢م، ص ١٠٠

أن هناك حدوداً دنيا لرأس المال البشري تتوقف عجلة التنمية بانعدامه، وهنا يكمن الخطر في تهديد إمكانات نمو جميع الموارد المتجمعة ضمن النظام الاقتصادي، وبقدر ضخامة كلفة إنتاج كفاءة معينة فان ضياع الكفاءات بسبب الهجرة يبدو وكأنه هدية يقدمها بلد فقير إلى بلد غني[٦].

٢- أنواع الهجرة:

صنفت الهجرة اعتماداً على تصنيف الديموغرافيين إلى (داخلية تعكس انتقال الأفراد ضمن حدود الدولة الواحدة) ، و(دولية تعبر عن انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى) ، وصنفت إلى (مؤقتة تجسد انتقال الفرد من مكان إلى آخر بشكل مؤقت وليس دائمي ، وذلك بقصد الدراسة أو العمل ، آملاً في العودة إلى موطنه الأصلي) و (دائمية تعبر عن انتقال الفرد من مكان إلى آخر للعيش فيه بصورة دائمية ، وبدون نية العودة إلى موطنه الأصلي)، وذلك باعتماد معيار الزمن في التصنيف.

وقسمت من الناحية النفسية إلى (إرادية أو اختيارية تتحقق عندما يقرر الفرد الهجرة دون أية ضغوط تمارس عليه) و (إجبارية تتم عندما يجبر الفرد على الانتقال إلى مكان آخر داخل دولته أو إلى دولة أخرى ، وهو ما يحدث أثناء الحروب والكوارث والظروف الاستثنائية)، وباعتماد اتجاهها صنفت إلى (وافدة تعكس توافد المهاجرين من دولة أو منطقة معينة إلى دولة أو منطقة أخرى) ، و (نازحة تعكس تسرب الأفراد من دولة أو منطقة معينة إلى أخرى)[٧].

٣- الأسباب الدافعة (عوامل الدفع في الدولة الأم) للهجرة وعوامل الجذب في دول المهجر:

يقف وراء ظاهرة الهجرة الخارجة العديد من العوامل الدافعة (سياسية، اجتماعية، أمنية، ثقافية، اقتصادية ومادية ...)، فضلاً عن دور البطالة في زيادة معدلاتها...، وتجاوزت عوامل الهجرة اليوم الجانب المادي إلى البحث عن البيئة التي توافر الأجواء الملائمة للعمل والاستقرار النفسي (لاسيما للكفاءات)، والتي تتهيأ كعوامل جذب (في دول المهجر) التي تستقطب نسبة عالية من الكفاءات والشباب، فضلاً عن قوانين وسياسات (دول الجذب) التي تلعب دورها في استقطاب المهاجرين ... وتتحدد هذه العوامل في[٨]:-

أ. **العوامل الاقتصادية:** تتم الهجرة لتحقيق عائد مادي ومستويات معيشة أفضل

---

[٦]توفيق زعرور، محددات ونتائج هجرة الكفاءات من الوطن العربي . المجلة العربية للادارة، المجلد الخامس، العدد الاول والثاني، بغداد ،حزيران ١٩٨١م، ص٧٣.

[٧]عدنان فرحان الجورانى الحوار المتمدن-العدد: ٣٣٨٩ - ٢٠١١ / ٦ / ٧ - ١٩:١٨

[٨]د.نجم الدليمي هجرة الكفاءات العلمية العراقية، الأسباب والمشاكل والحلول ، بحث قدم الى مؤتمر الكفاءات العراقية الذي عقد في بغداد للمدة ٢١ - ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٨ ، www.iraker.dk.

ب. (لتفاوت مستويات الدخل بين الدولة الأم ودول المهجر) وأحياناً من دون الاعتبار للمؤهلات، أو (تفاوت مستوياته بين فئات المؤهل الواحد وبما يشعر بعدم المساواة) ، أو (انخفاضه إلى النصف أو أكثر عند التقاعد)، أو (سوء توزيع الثروة واستحواذ فئة قليلة في المجتمع على النصيب الأكبر منها)، أو (البطالة وكون التخطيط الاقتصادي لا يزال دون المستوى الشمولي، والذي يخلق عدم توازن كمي ونوعي بين العرض والطلب على قوة العمل)، أو (لأن تخطيط قوة العمل وتنميتها لا تعد جوانب حاسمة في التنمية الاقتصادية، وتعرض الاقتصاد إلى الهزات التي تعرض جزءاً من قوة العمل إلى البطالة)، أو (الاستخدام الناقص وسوء التوافق بين المهنة والاختصاص، والذي يشكل هدراً في قوة العمل ذات المؤهل العالي)، أو (ضعف مشاركة أصحاب الكفاءات في صناعة قرارات البيئة الاقتصادية)، نظير عوامل جذب تتمثل في (ارتفاع مستويات المعيشة والأجور لأصحاب الكفاءات لا سيما في دول الخليج (وبما يجعلها مناطق جذب للكفاءات)، و(تطور نظام التوزيع السلعي والخدمي).

ت. **العوامل الإدارية:**لعل أهمها (مشكلات التخلف الإداري، سوء استثمار الطاقات العلمية ، الإجراءات، البيروقراطية والتعقيد الإداريين، المركزية المفرطة، ضعف قدرات القيادة في صناعة القرارات، ضعف إستقرارية القوانين لا سيما المتعلقة بالترقي الوظيفي والعلمي، أو خضوعها لاعتبارات غير علمية)، وبما يشعر الكفاءات المهاجرة بفقدان الأسس الموضوعية في التقييم.

ج- العوامل السياسية والأمنية: تتحدد في:-

- فقدان حرية الرأي وكبت روح التعبير الديمقراطي.
- التشويه الإعلامي ، وضعف الاستقرار السياسي ، الأزمات والحروب ، كثرة الصراعات الحزبية والسياسية.
- ضعف المشاركة لذوي الخبرة في صناعة القرار السياسي.
- تفضيل الولاء السياسي للفرد على الكفاءة العلمية.
- ضعف الاستقرار الأمني الناتج عن الفوضى السياسية ، وتعرض الكفاءات للتهديد أو للتصفية الجسدية كما حدث لمئات من الكفاءات العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

د- العوامل الاجتماعية والنفسية[٩]: يمكن إجمالها في:-

- تخلف معايير الارتقاء الاجتماعي.
- ضعف توافر مناخ وظيفي محفز على العمل.

[٩] عبدالناصر احمد عبدالسلام البدراني ، هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج(العراق انموذجا)، رسالة ماجستير / كلية الادراة والاقتصاد / الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠٠٩ ، ص٨٢-٨٦.

- اللاموضوعية في تحديد مركز الفرد وإمتيازاته ، وبما يجعل الملاكات الأقل تأهيلاً تطرد الأعلى مؤهلاً.
- ضعف الاستقرار الاجتماعي والنفسي في الدولة الأم.
- الثقة المتدنية بالخبرات المحلية ، وبما يدفع للبحث عن بيئة عمل تولي ثقة أكبر وامتيازا أوسع.
- المحاكاة (اقتفاء أثر من هاجر).
- ضعف الخدمات الاجتماعية والصحية ...(ضعف البنية التحتية الاجتماعية) ، بما ينمي توجهات الفرد نحو البيئة التي تهيئ فرصة استثمار الوقت للبحث والتطوير.

هـ- العوامل الثقافية والبحث العلمي: وتتجسد في:-

- ضعف التخصيصات المالية لمستلزمات البحث والتطوير وكثرة محدداتهما.
- عدم تيسر مواد البحث وضعف دقة المتاح منها.
- ضعف الحرية الأكاديمية وقلة القيادات البحثية والإنمائية في المجتمع.
- ضعف التخصيصات المالية للجامعات ومختبراتها والمراكز البحثية والاستشارية مقابل توافرها بمستويات الطموح في دول المهجر.

و- العوامل الشخصية: وتتجسد في عوامل الجذب بدلالة:-

- علاقات القربى بين المهاجرين وبين من هم في الخارج.
- تأقلم الدارسين في الخارج وقيم المجتمع الذي يدرسون فيه ، وبقاءهم بعد انتهاء دراستهم ، ولا سيما عندما يتأهلون وحاجات العمل في بلد المهجر.

٤- سياسات الهجرة وعناصرها:

تشمل سياسة الهجرة إبتداءاً عدداً لايستهان به من العناصر؛ بدءاً من (**منهجية تحديد الحاجات من الأيدي العاملة الوافدة، أو تحديد الكم من العمالة الفائضة، وصولاً الى نمط دمج المهاجر في بيئته الجديدة، فضلاً عن القوانين والأنظمة والمؤسسات التي ترعى هذا المسار**). لكن الأمور ليست متبلورة الى هذا الحد في الدول العربية، فهناك دول واضحة النظم والتوجهات، وهناك دول تعلن عن أهداف وتدابير محدودة.

ويمكن تحديد بعض الملامح العامة لسياسات الهجرة في الدول العربية؛ فهناك دول تفرض قيوداً شديدة على انتقال العمالة، لذا تتسم طريقة تعاملها مع العمالة الوافدة بالتضييق أحياناً، وقد تتضمن القيود عدم السماح بالإياب إلا عبر معاملات شديدة التعقيد، وعدم السماح ببقاء العمال بعد انتهاء عقود عملهم، أو عدم السماح لهم باستقدام عائلاتهم، ومنعهم من تملك العقارات أو الأسهم أو ممارسة الأعمال دون كفيل من المواطنين، كل ذلك علماً أن الوافدين يمثلون الجزء الأكبر من القوى العاملة. يقابل ذلك مجموعة من الدول التي تعطي

الوافدين العرب حرية الدخول إليها، وتسهل لهم الإقامة والعمل وحتى التوطن – كما حدث في العراق في عقد الثمانينات من القرن الماضي–.

وإذا ما أردنا أن نوصف سياسات بعض الدول العربية المصدرة ومثالها (مصر)، ودول تصنف مستقبلة ومصدرة في ذات الوقت (لبنان مثالاًويمكن عد العراق ضمن هذا النوع كذلك)، ونموذج دول عربية مستقبلة (كبعض دول الخليج العربي) فيمكن توضيح ذلك باختصار كالآتي[١٠]:

أ– مصر:من بين جميع دول الإرسال في المنطقة، تحظى مصر بأفضل مجموعة تدابير للتعاطي مع مسألة الهجرة والعمالة لدرجة يمكن وصف هذه التدابير بالسياسة المتكاملة. لقد اتسمت الهجرة المصرية – حتى مدة قريبة– بالطابع الفردي والعشوائية، إذ أن السياسات الحكومية المصرية وإن انطوت صراحةً أو ضمناً على تشجيع الهجرة وتيسير سبلها نتيجة الضغوط المتولدة من زيادة حجم البطالة، إلا أنها لم تتضمن آليات تنفيذية لتنظيم تلك الهجرة.

وأمام ازدياد أعداد المصريين المهاجرين للخارج وتعرضهم للعديد من المشاكل والإجراءات، أولت مصر اهتماماً كبيراً لقضية الهجرة والسياسات التي تحكمها، فتقوم وزارة القوى العاملة والتدريب برسم السياسات المتعلقة بالقوى البشرية ومجالات استثمار فائض العمالة في الخارج، أما وزارة الداخلية فتتولى القيام بالإجراءات التنفيذية لحصول المهاجر على موافقة الهجرة، وتتولى وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية التأمين على العاملين في الخارج، أما وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج ، فهي مسؤولة عن وضع سياسة شاملة لهجرة المصريين للخارج في ضوء الأهداف التنموية.

ب– لبنان: يعد لبنان بلد إرسال وأستقبال في آن واحد، وهناك مقولة شهيرة " أن اللبنانيين نصفهم مقيم ونصفهم الآخر أو أكثر مغترب" ويقدر عدد اللبنانيين الذين غادروا فترة الحرب الأهلية التي امتدت من ١٩٧٥ –١٩٩٠ حوالي ٩٠٠ ألف شخص، أما الذين هاجروا بعد عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨ فيقدرون بأكثر من مليوني شخص[١١]. وتم إنشاء وزارة للمغتربين فصلت عن وزارة الخارجية. وتسمح الدولة اللبنانية للمغتربين بازدواج الجنسية لأبنائها المغتربين.

وفيما يخص الهجرة المُغادِرة، لاتوجد أي سياسة للبنان في هذا المجال، والقول بأن لبنان هو "مصدر للأدمغة "، ليس سياسة خاضعة لضبط الدولة أو توجيهها. أما فيما يخص العمالة الوافدة، فهناك مجموعة تدابير يرعاها قانون العمل وبعض الأنظمة الأخرى، مثل الوثائق المطلوبة من العامل القادم وشروط دخوله ومدة بقائه والإذن المسبق بالعمل– ماعدا العمال العرب–، وحرية الدخول والخروج ضمن نفس التأشيرة وشروط التملك للعمال الأجانب. وهذه التدابير كلها لا تشكل سياسة استخدام، بل مجموعة من الأنظمة التي تسمح بالتعامل مع حاجات سوق العمل.

---

[١٠] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١ ، ص ٦٩ -٧١.

[١١] بطرسلبكي ، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، وكيفية معالجة تلك الانعكاسات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة عشرة، العدد ٤٧ ، صيف ٢٠٠٩ . ص ١٣٧.

والجدير بالذكر فقد كفل الدستور المصري في المادة (٥٢) حق المواطنين في الهجرة الدائمة أو المؤقتة الى الخارج، ويورد قانون الهجرة بعض المعايير التي على أساسها يعتبر المهاجر في حالة هجرة دائمة أو مؤقتة- مثل الإقامة واكتساب الجنسية-.

ج- دول مجلس التعاون الخليجي[١٢]: يعد مجلس التعاون الخليجي أهم تجمع إقليمي مستقبل لليد العاملة في المنطقة، إذ أنه يضم مجمل الدول النفطية ما عدا العراق، وهو التجمع الإقليمي الأكثر فعالية على صعيد سياسات انتقال العمالة، سواء كان ذلك على المستوى الجماعي أو لكل دولة على حدة.

ويمكن القول أن الطابع الأساسي لسياسة العمالة في المجلس هو الإحلال، أي إحلال العمالة الوطنية تدريجياً محل العمالة الوافدة، فقد وضع المجلس هدفاً بعيد المدى يتمثل في رفع نسبة اليد العاملة الوطنية الى ٧٥% من إجمالي اليد العاملة الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠ .

وهناك سمة أخرى لسياسة الإحلال التي اتبعتها دول المجلس، تتمثل فيما سمي بالتوازن بين اليد العاملة العربية والآسيوية الوافدة، والتي أضحت في حقيقتها إحلالاً للعمالة الآسيوية مكان العمالة العربية، إذ تصل نسبة العمالة الآسيوية الى ٨٠% من العمالة الوافدة في البحرين وقطر وعمان، بينما شكلت ٤٠% في السعودية. وعلاوة على ذلك، فقد منحت دول المجلس في مشاريعها العمرانية أولوية لرجال الأعمال والمنشآت الغربية بهدف الاستفادة من التقدم التقني الذي يتمتعون به. والملاحظ أن سياسة التشديد والتضييق في تدابير الهجرة قد شملت جميع أشكال العمالة الوافدة، إذ بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠ أصدر بنك الخليج الدولي تقريراً يفيد بأن توليد وظائف لمواطني دول المجلس هو الأولوية الأكثر إلحاحاً على امتداد السنوات العشر القادمة. وأصبحت مصطلحات مثل "سعودة " و " بحرنة " اليد العاملة من المصطلحات الدارجة للتعبير عن اتجاهات الإحلال لليد العاملة المحلية بدلاً عن اليد العاملة الوافدة الى هذه الدول.

د- العراق: يعد العراق من الحالات القليلة فهو بلد إرسال واستقبال في نفس الوقت؛ فبعد أن كان بلد استقبال نهاية السبعينات وحتى عام ١٩٩٠ سنة دخوله الكويت وحرب الخليج الأولى، تحول الى بلد إرسال وبدأت الهجرة تصبح ظاهرة في المجتمع العراقي.

ويتم تنظيم تواجد الأجانب في العراقمن خلالالمادة (٢٣) من قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ تعليمات (١٨)، أما تنظيم تواجد العرب في العراقيخضع وجود العرب وفقاً لاحكام المادتين (١٧ ، ١٨) من قانون العمل رقم (٧١) لسنة (١٩٨٧) ، والمقصود هنا بالعرب (المصري / السوادني / اللبناني / الفلسطيني / الاردني / السوري)، إذ أنه لصاحب العمل الحق في تشغيل العمال مباشرة وإعلام مكتب التشغيل خلال شهر من تشغيله[١٣].

[١٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية،مصدر سابق ، ص ٧٢-٧٣.
[١٣] يرجى مراجعة قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧.

وفي أواخر التسعينات فُعِلَّت تعليمات للحد من تواجد العرب في المشاريع، وذلك بتنظيم عقود عمل بين صاحب العمل العراقي وبين العربي، بعد استحصال الموافقات الاصولية والامنية من مديرية الاقامة وجهاز المخابرات حينذاك.

وفي سنة (٢٠٠٤) وبعد اجتماع لجنة مكونة من ممثل عن (وزارة العمل ، ومديرية الإقامة، ودائرة كتاب العدول) أكدت على تنظيم عقود العمل بالنسبة للعمال العرب وعلى أساس المهنة ، وذلك للحد من تواجدهم خصوصا اصحاب المهن البسيطة والهامشية ، لما له من أثر سيء على الاقتصاد الوطني.

وكنظرة تاريخية فقد اعتمد العراق في البداية سياسة الباب المفتوح أو الدخول الحر، وعامل الرعايا العرب معاملة المواطنين العراقيين، وأضحى دولة تستقبل العمال العرب الذين عوضوا عن اليد العاملة الوطنية التي كانت منشغلة في حرب الثماني سنوات بين العراق وأيران، لكن الأوضاع تغيرت نهاية الثمانينات مع صعوبة التحويل الى خارج العراق وتسريح أعداد كبيرة من الشباب العراقيين العائدين من الجبهة والباحثين عن فرص عمل.

أما خلال عقد ونيف أي منذ بداية التسعينات وبسبب ظروف الحصار الاقتصادي، أخذت الهجرة نحو الخارج تزداد وأخذت في معظمها شكل اللجوء الانساني الى الدول الأوربية أو العمل في بلدان عربية مثل الأردن وليبيا واليمن – ومارست الدولة قيوداً على السفر نحو الخارج منها فرض رسوم عالية على المغادرة، حددت باربعمائة ألف دينار على الشخص الواحد، وكان ذلك يمثل عبئاً كبيراً على المواطن العراقي في ذاك الوقت، مما فاقم من مشكلة الهجرة بسبب عدم رغبة الفرد في الدخول والخروج الى الوطن من جديد وحدى بكثير من الشباب الى اللجوء نحو الهجرة غير الشرعية الى أوربا، أوالهجرة الشرعية للكفاءات وللشباب ممن يتمتع بشهادات جامعية نحو دول متقدمة مثل كندا واستراليا ونيوزلاند- .

وما زالت إجراءات الدولة تتسم بالغموض من المهاجرين العراقيين رغم إنشاء وزارة للهجرة والمهجرين بعد عام ٢٠٠٣، ورغم إقرار الدستور العراقي لمبدأ الجنسية المزدوجة،وإصدار القرار (٤٤١) والأمر الديواني (٣٩) من قبل مجلس الوزراء[١٤]، إلا إن اجراءات تشجيع المهاجرين نحو العودة الى العراق تبقى غير فاعلة- وتعتمد صيغة المباردة الفردية في العودة الى الوطن-، وفي ظل ظروف غياب الاستقرار الأمني والسياسي بعد عام ٢٠٠٣، تدفق أكثر من مليوني عراقي الى بلدان مجاورة مثل سوريا والأردن ومصر ولبنان. وازداد تدفق الكفاءات والشباب الى الدول المتقدمة وهذه المرة نحو الولايات المتحدة من خلال برامج استقبال المهاجرين وإعادة توطينهم،مثل برنامجاستقبال اللاجئين وعوائلهم – الذي يعرف اختصاراً IOM-و برنامج منح الإقامة في الولايات المتحدة – الذي يعرف اختصاراًSIV-.

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للهجرة

١ – التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي:

[١٤] لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة موقع وزارة الهجرة والمهجرين، www.momd.gov.iq.

تشكل الهجرة الخارجية أحد العوامل الرئيسة – الى جانب الولادات والوفيات– في التحول الديمغرافي لأي مجتمع، وقد يكون البلد مستقبلاً للمهاجرين فيصبح بلد استقبال، أو مصدراً للمهاجرين فيصبح بلد ارسال. وبصورة عامة يؤثر التحول الديمغرافي على النمو الاقتصادي وعلى تشغيل القوى العاملة من خلال ثلاث قنوات هي[١٥]:

١- سوق العمل: ويتم تحديد أثره من خلال نسبة السكان في سن العمل، ومعدل الإسهام في القوى العاملة، وعدد ساعات العمل لكل عامل. ويتوقف الأثر الايجابي للتحول الديمغرافي في التشغيل على طبيعة سوق العمل وهيكل الانتاج.

٢- الادخار والاستثمار والتشغيل: يحدد الادخار وفقاً للمرحلة العمرية، إذ يرتفع في سن ٤٥ سنة بينما ينخفض بين الأفراد في سن الثلاثين. ويسهم تزايد المدخرات في دعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل، ويتطلب هذا توفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات موجهة نحو الداخل، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون لتحويلات المهاجرين أثر أكبر.

٣- التعليم ورأس المال البشري: يقلل ارتفاع معدل الإعالة من قدرة الأسر على الاستثمار في تعليم أبنائهم، كذلك فإن ازدياد العمر المتوقع عند الولادة يدعم ارتفاع معدلات التعليم، إذ يؤدي الى تزايد العوائد من التعليم مدى العمر.

من ناحية أخرى يمكن أن تكون هناك مظاهرايجابية في عملية التحول الديمغرافي، من خلال ما تطرحه النافذة الديمغرافية (ويقصد بها الفترة الزمنية التي تمر فيها المجتمعات بتحولات ديمغرافية يشهد فيها الهيكل العمري للسكان تغيرات مهمة، إذ تتجاوز نسبة السكان قي سن العمل النسب المئوية للفئات العمرية الأخرى. ويمكن تحديد ظهور النافذة الديمغرافية بالفترة الزمنية التي تنخفض فيها نسبة السكان في الفئة العمرية ٠–١٥ سنة إلى دون الـ ٣٠%، مع بقاء نسبة السكان في الفئة العمرية ٦٥ وما فوق دون الـ ١٥% أيضاً).

وتطرح النافذة الديمغرافية بدورها قضايا عديدة، أهمها ايجاد فرص عمل كافية تسمح بتخفيض معدلات البطالة، ومن ثم التوظيف الأكثر فعالية لطاقات الشباب، ومكافحة الفقر، وتحسين انتاجية العمل بهدف رفع القدرة التنافسية للاقتصاد، فضلاً عن تحسين برامج التأمينات الاجتماعية و الأجيال المختلفة، والاستفادة من الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني. ويمكن اختصار ملامح العلاقة بين التحول الديمغرافي والهجدرة الدولية(الخارجية) بمشهدين[١٦]:

- الأول؛ الاستفادة من النافذة الديمغرافية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات والارتقاء بنوعية حياة المواطنين ومهاراتهم وخصائصهم التعليمية. وفي هذه الحالة تكون تحويلات المهاجرين واضحة التأثير في زيادة روافد التنمية وتقليل معدلات البطالة.

---

[١٥] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص ، تقرير السكان والتنمية (العدد الثالث)، الأمم المتحدة، نيويورك ، ٢٠٠٧، ص٢١.

[١٦] المصدر السابق، ص٢٢.

- الثاني؛ تفويت الفرصة الديمغرافية ، وعندئذ تزداد ضغوط الهجرة الخارجية، إذ تتزايد معدلات البطالة نتيجة تزايد أعداد السكان في سن العمل، وعدم التمكن من توليد فرص العمل الكافية لهم. ولعل في اتجاه معدلات البطالة الى الارتفاع في غالبية البلدان العربية، وخاصة بين الشباب، مؤشرات كافية للدلالة على هذه الحالة.

تبقى عودة الكفاءات من المهاجرين مرهونة بخياراتهم، لكن تبقى هناك هوامش متاحة تدعم التوجه الانمائي العام والكفاءات المتخصصة بالتحديد. ويقدم النموذج الكوري الجنوبي لتحفيز الكفاءات على العودة شرط توفير الظروف المادية والمعنوية والقانونية المتاحة لها في بلدان الهجرة. أما النموذج الكولومبي فيسعى الى الاستفادة من الكفاءات المهاجرة وهي مقيمة في بلدان الاستقبال، وذلك بتأسيس شبكات للباحثين في مختلف التخصصات في إطار برنامج نقل المعرفة من خلال المغتربين.

١- الهجرة وتحويلات المهاجرين :

تعد كل من ظاهرة الهجرة وتحويلات المهاجرين ظاهرتان متلازمتان، تتجاوز آثارهما تحسين الموازين الاقتصادية، لتتعداها الى مستوى تغذية التنمية على المستوى الفردي والوطني وحتى الأقليمي. وتتوقف آثار التحويلات على مدى اهتمام الحكومات بتلك التحويلات، إما لزيادة فرص التنمية أو لتقليص سوء استخدام النظام المالي العالمي لتلك التحويلات لأغراض غير قانونية، كغسيل الأموال وتمويل المخدرات والارهاب.

والتحويلات هي كل ما يرسله المهاجر في بلد الاستقبال إلى أسرته في بلد الارسال، بعضها ملموس من السهل حسابه وبعضها غير ملموس وأحياناً غير معروف يصعب إحصاؤه بدقة. ومن المعروف أن تحويلات المهاجرين النقدية تظهر في فقرة التحويلات من طرف واحد في حسابات ميزان المدفوعات. ولعل أهم أنواع التحويلات[١٧]:

١- تحويلات نقدية مباشرة ونظامية من بلد الاستقبال.
٢- تحويلات غير رسمية يجريها المهاجرون فيما بينهم أو من ينيبونه عنهم.
٣- تحويلات عينية سلعية قد تباع أو لاتباع في أسواق بلدان الارسال.
٤- رسوم حكومية متنوعة على المهاجر تتعلق باجراءات خروجه وعودته، والمعاشات والتأمينات والضرائب وما الى ذلك.

تشير بعض المصادر الى أن التحويلات النقدية في المنطقة العربية بلغت نحو ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها ٤ مليارات دولار عن عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٦ بلغ حجم التحويلات من بلدان

[١٧] المصدر السابق، ص٣٤-٣٦.

مجلس التعاون الخليجي نحو ٣٨ مليار دولار، منها ٦٣% من السعودية و١٥% من الامارات العربية و٢٢% من بلدان المجلس الأخرى[١٨].

ويمكنً تحديد أهم آثار التحويلات على الاقتصاد الكلي للمجتمعات الأم في:-

١- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتخفض من نسب خدمة الدين لدى البلدان المتلقية لها؛ إذ يمكن للتحويلات أن تحسن الجدارة الإئتمانية للبلدان، وأن تعزز فرص وصولها الى أسواق رأس المال الدولية، وأن تخفض نسبة الدين الى الصادرات بشكل كبير عند إدراج التحويلات.

٢- تمويل بعض مشاريع وبرامج التنمية؛ إذ تعد التحويلات ثاني أكبر مصدر للتمويل في البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٤ كانت التحويلات المسجلة هي ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت أكثر من ضعف حجم المعونة الرسمية[١٩].

٣- المساهمة في زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي والتقليل من حدة الفقر.

٤- تحقيق حراك مهني عند بعض العائدين الذين كونوا خبرة وثروة، وتحولوا الى أصحاب مشاريع بغض النظر عن حجمها.

٥- تخفيف حدة البطالة في السوق المحلية وخاصة بين المتعلمين.

أما أهم الملاحظات المرصودة عن التحويلات فيمكن إجمالها بالآتي:-

- بينت التجارب العالمية أن التحويلات أقل تذبذباً من بقية مصادر إيرادات النقد الأجنبي الأخرى فيما يخص البلدان النامية؛ فبينما تميل التدفقات الرأسمالية الى الارتفاع خلال فترات صعود الدورات الاقتصادية والى الهبوط في أوقات التباطؤ والركود، فإن التحويلات تميل أن تكون مناوئة للتقلبات الدورية التي تحدث لإقتصادات الدول المتلقية لها. وهي تميل الى الارتفاع عندما يعاني البلد المتلقي من هبوط اقتصادي عقب حدوث أزمة مالية، أو كارثة طبيعية، أو نزاع سياسي، عندما يقوم المهاجرون بتحويل مبالغ مالية أكبر في الأوقات الصعبة لمساعدة عوائلهم.

- تحصل الدول الكبرى على تحويلات أكبر بالدولار من ناحية الحجم، إلا أنه من ناحية الأهمية النسبية - عند استخدام مؤشر نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي-، فإن البلدان الأصغر تتلقى الجزء الأكبر. فقد كانت الهند والصين والمكسيك هي أكبر البلدان تلقياً للتحويلات عام ٢٠٠٤، إلا أن البلدان الأصغر مثل تونجا ومولدوفا وليسوتو هي التي تأتي بأعلى القائمة عند مقارنة التحويلات بحجم الاقتصاد. وفي المتوسط فإن حصة التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ الضعف في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل.

---

[١٨] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، مصدر سابق، ص٣٧.

[١٩] إرسال النقود الى الوطن: اتجاهات في تحويلات المهاجرين، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، ديسمبر/ ٢٠٠٥ ، ص٤٥.

– بالمقابل نجد أن البلدان الغنية هي المصدر الرئيسي للتحويلات؛ فالولايات المتحدة تعد أكبر المصادر إذ بلغت التدفقات الخارجة منها ٣٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥، والسعودية هي الثانية تليها سويسرا وألمانيا. إلا أنه عند أخذ مؤشر– نسبة التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي–، نجد أن السعودية هي الأكبر في بلدان الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط ٠,٧ % من الناتج المحلي الاجمالاي مقارنة بنسبة تتراوح ٠,٢ و٠,٤ في البلدان الأخرى.

فعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن تدفقات المهاجرين تتجه من الجنوب الى الشمال، بينما تتجه تدفقات التحويلات من الشمال الى الجنوب، فإن تقديرات الهجرة من الجنوب الى الجنوب تعادل في ضخامتها على الأقل نفس حجم الهجرة من الجنوب الى الشمال، وتتراوح التحويلات من الجنوب الى الجنوب بين ٣٠ و٤٥ في المائة من حجم التحويلات التي يتلقاها الجنوب.

المبحث الثالث: ظاهرة الهجرة في العراق:

١- الأبعاد والتداعيات:

يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة الخارجية ذات أبعاد متعددة؛ بعد(علمي) بمعنى إفراغ البلد من ملاكاته العلمية والوطنية، وبعد آخر(اقتصادي) لحصول البلدان المتقدمة على ملاكات علمية جاهزة بدون إنفاق مالي عليها ، وبعد ثالث(سياسي) لما تملكه الملاكات العلمية من وعي ونضج سياسي، وتمتاز بأنها تنصب على الشرائح الأكثر حاجة لها من قبل البلد في مواكبة عمليات التطور والبناء في الداخل. ومن جانب آخر قد أثقلت نتائج الحروب التي حلت بالبلد خلال ما يقارب من عقدين ونصف كاهل الاقتصاد، وذلك من خلال تشويه هيكل قوة العمل تشويهاً تركيبياً، انصب على الفاقد الكبير في فئة الشباب من سن العمل والذين انخرطوا في الخدمة العسكرية ، وقدموا أنفسهم في سبيل البلد أو تعرضوا لمشكلات صحية أعاقتهم عن التواصل في العمل والأداء.

خلال الأعوام القليلة الماضية وتحديداً بعد عام ٢٠٠٣ يمكن إضافة عامل آخر أو بعد رابع لظاهرة الهجرة وهو(البعد الأمني)، إذ نتيجة لأعمال العنف والإرهاب التي شهدها العراق نزح الى خارج العراق ما يزيد عن مليوني شخص على الأقل حسب إحصاءات UNHCR، وهو العدد الأكبر بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ في المنطقة، توزع أغلبهم في دول مجاورة تحديداً سوريا والأردن وبدرجة أقل مصر ولبنان، وتم تصفية أعداد كبيرة من العلماء والأكاديمين والأطباء تم إحصاء ٤٨٣ حتى نهاية ٢٠١٠ والصحفيين ما يقدر بـ (٣٠٠) صحفي وإعلامي.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار وجود أعداد كبيرة أصلاً خارج العراق خاصة في عقد التسعينات ولجوء كثير من العوائل العراقية أو الشباب تحديداً إلى دول أوربية – مثل السويد وهولندا وألمانيا– والذي اتخذ شكل لجوء انساني في ظاهره، وكان في حقيقته نتيجة الظروف الاقتصادية القاسية التي شهدها العراق خلال هذا العقد من الزمن وما ترافق من فرض عقوبات دولية صارمة عليه، نصل إلى عدد تقريبي أن حجم العراقيين قد يصل إلى

أربعة ملايين نسمة خارج العراق – حتى بعد تحسن الأوضاع الأمنية وعودة قسم من الأسر إلى العراق–، وهذا العدد يشكل على الأقل ما يقارب ١٥ % من سكان العراق، مما يعني أنه حوالي سدس سكان العراق في الخارج ويتجهون للاستيطان أو تعديل وتكييف أوضاعهم القانونية في البلاد التي لجؤا اليها، وهي نسبة عالية جداً لبلد مثل العراق يمتلك إمكانات وموارد طبيعية هائلة ويجعل هذه الظاهرة غير مسبوقة لبلد غني يهجره أكثر من عشر سكانه خلال وقت قصير نسبياً لا يتجاوز عقد ونيف، ويجعل دراسة هذه الظاهرة ملحاً ومعقداً في آنٍ واحد.

والحالات آنفة الذكر أربكت الوضع ، وغيرت هيكلية العاملين بـ(ارتقاء أعداد كبيرة لمواقع إدارية تنفيذية أو تخطيطية لا تتناسب ومؤهلاتهم، الأمر الذي نجم عنه تراجعاً كبيراً في الأداء، واختناقاً ترتبت عليه حلقات كثيرة من التداعيات في النشاط الاقتصادي).

وما تظهره المؤشرات الحالية من اتساع حالة البطالة بين الشباب والتي عادت تؤشر نقطة واجبة المعالجة ، قد فاقمت بدورها من التشوهات الهيكلية لقوة العمل في جانب الهرمية السكانية بحسب العمر، وكل ذلك خلق تحدياً صعباً أمام عمليات البناء والتطوير التي من المؤمل أن تأخذ مداها خلال الفترات القليلة القادمة، لاسيما في ظل الانفتاح الاقتصادي التي تدعو فيه الجهات المعنية الاستثمارات الخارجية بممارسة نشاطها بدون قيود مشروطة بالحجوم. وعلى ذلك باتت مسألة التعامل مع هجرة الكفاءات وكذلك هجرة الشباب مسألة حيوية ولازمة التعامل بشكل جدي، ففي الماضي القريب شهد سوق العمل العراقي استخداماً لما يقارب (٣) ملايين عامل أجنبي (عربي و غير عربي).

تأسيساً على ما تقدم فإن ظاهرة هجرة الكفاءات والشباب تشكل:-

١- هدراً كبيراً في رأس المال البشري والفكري اللذين يعتمد عليها في بناء اقتصاد الدول المهاجر إليها ، لاسيما في إطار ما يتحقق للمهاجرين من منافع عن هجرتهم (كالمنافع المادية ، والأمان ، وتوافر المناخ للإنجاز والإبداع ،...) ، فضلاً عن كونه هدراً اقتصادياً واجتماعياً وتشكل خسارة للأفراد الأكثر أثراً في بناء المجتمع وتطويره.

٢- خسارة استثمارية ومادية في آن واحد للعقول المهاجرة.

٣- سبباً في إيجاد فجوة بين الدولة الأم ودول المهجر.

٤- هجرة إصطفائية من حيث ((عدد الكفاءات ، التحصيل العلمي ، التخصص النادر كـ(الطب ، الهندسة،...)) ، وترتفع نسبة المهاجرين بارتفاع مستوى التحصيل الدراسي.

٥- ظاهرة تشكلت أبعادها لوجود عوامل دفع في الدول الأم، وعوامل جذب في دول المهجر، وتشكل فاقداً لا يسهل تعويضه في الدول الأم.

شكل (١) اتجاه أعداد المهاجرين العراقيين للمدة ١٩٩٢-٢٠٠٤

المصدر : المفوضية العليا للاجئيين في العالم ١٦ تموز / يوليو- ٢٠٠٧م .

٢- تقديرات بأعداد الكفاءات المهاجرة:

لقد وصلت خسائر الدول العربية ومنها العراق من جراء هجرة كفاءاتها إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار وفق تقرير منظمة العمل العربية لعام ٢٠٠٦، لتصبح هجرة الكفاءات من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد، وبالاستعانة في الدراسة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D) عن النقل المعاكس للتكنولوجيا ، وضعت تقديرات لما يعرف " القيمة الرأسمالية للكفاءات العلمية " إلى كل طبيب مهاجر ٥٣٥ ألف دولار أمريكي . كما قدرت القيمة الرأسمالية المنسوبة إلى كل مهندس بنحو ٢٢٧ ألف دولار أمريكي، والى كل عالم ١٩٨ ألف دولار أمريكي، وبالنسبة إلى بقية الفئات المهنية بحوالي ١٣٨ ألف دولار أمريكي[٢٠].

ويقدر عدد أفراد الجالية العراقية في بريطانيا والولايات المتحدة بأكثر من نصف مليون، فطبقا لتصريح رئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير) في آذار (مارس) ٢٠٠٣ م بلغ عدد العراقيين في بريطانيا ٣٥٠ ألف شخص . وعلى افتراض أن نسبة ٥% من هؤلاء من الكفاءات والكوادر، فإن عدد الكفاءات العراقية في الحقول العلمية المختلفة يبلغ على أقل تقدير ٢٥ ألف شخص، ويعمل عدد كبير من تلك الكفاءات في الحقول العلمية المختلفة في بريطانيا والولايات المتحدة. وطبقا للسجلات الطبية البريطانية فإن عدد الأطباء العراقيين العاملين في المستشفيات البريطانية يقدر بحوالي٢٠٠٠ طبيب في جميع الاختصاصات، وان عدد كبيرمن هذه الكفاءات يعملون في مجالات أخرى غيرمجالات تخصصاتهم[٢١].

إن نسبة الذين يحملون الشهادات العليا هي ٣٣% للذكور و٩% للإناث في هذا البلد، كما أن هناك طيفاً واسعاً من الاختصاصات المهمة التي تتمتع بها الكفاءات العراقية في بريطانيا، وحسب توزيعها نجد أعلى نسبة للمهندسين وتشكل ٢٩% وأقل نسبة ١% لكل من التقنيين والسيكولوجيين والممرضين والممرضات[٢٢]. وتشير بعض الإحصاءات إلى إن أكثر من ٤٠٠٠-٤٨٠٠ طبيب عراقي هاجروا إلى دول غربية بعد 1990[٢٣]. وقد

---

[٢٠] الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١ ، ص٥٨.

[٢١] نادر عبد الغفور، العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، مؤسسة الرافد، لندن، ٢٠٠٣م، ص٢٧.

[٢٢] نجاح كاظم، صحيفة الصباح البغدادية، ٩ كانون الأول ٢٠٠٦ .

[٢٣] حسين عليوي الزيادي، هجرة العقول العراقية، موقع الطريق ، ٢٠٠٦/٩/٢٦.

أقرّت الحكومة العراقية عام ١٩٩٩بأن عدد الأكاديميين وأصحاب الكفاءات العلمية الذين تركوا العراق وأقاموا في الخارج زاد على ٢٣٠٠٠ شخص[٢٤].

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المهاجرين العراقيين ذوي المهارة العالية (١٣ سنة وأكثر في المدرسة) والمقيمين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (تضم ثلاثين بلداً الكثير منها من الدول الغربية) كانت ٣٨،٦%، والمهارة المتوسطة ٢٦،٦% عام ٢٠٠٠، وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣م كانت نسبة العراقيين ذوي الكفاءة العالية في السويد (٦،٨%) والدنمارك (٤%) وهولندا (٣،٥%) وفنلندا (١،٢%) وتقترب نسبة اللاجئين العراقيين في أستراليا من ذوي الكفاءة العالية من (٢٠%) [٢٥].

شكل (٢) موقع الكفاءات العراقية في الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لبعض الدول العربية

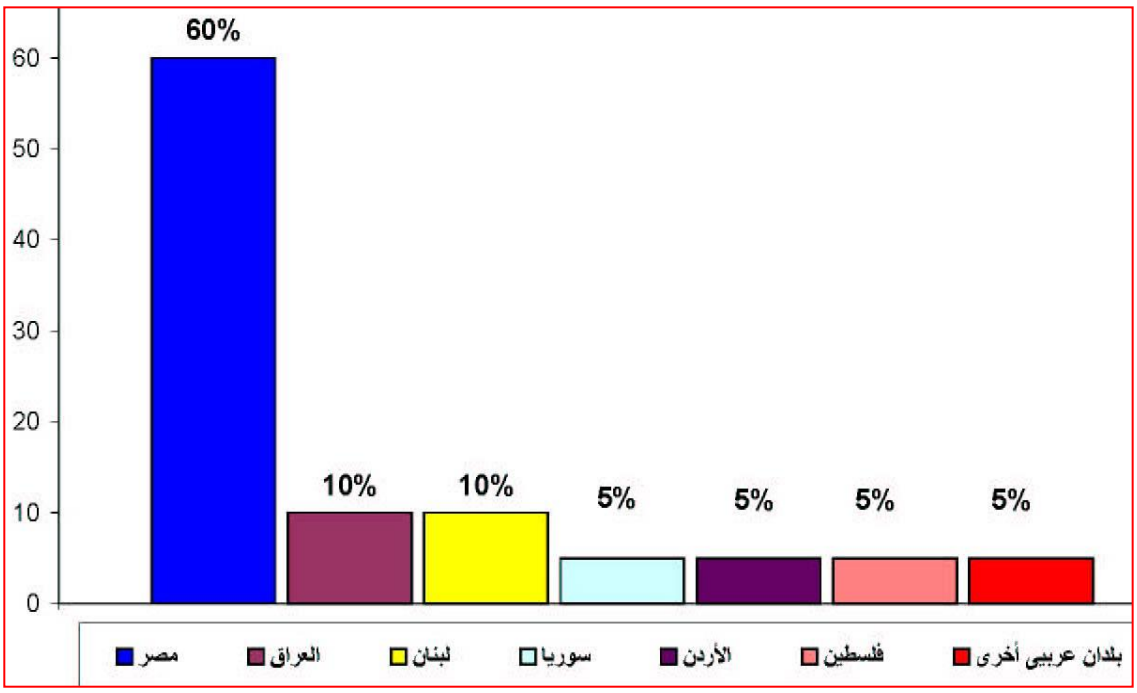

المصدر : ابراهيم قويدر، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى . هجرة العقول العربية، مجلة ليبيا اليوم، العدد (١١٧٠٣)، في ١١/١٤ /٢٠٠٧.

[٢٤] **جريدة " طريق الشعب "، عدد تشرين الأول ١٩٩٩.**

[٢٥] **هاشم كاظم نعمة . هجرة الكفاءات العلمية العراقية (نظرة تحليلية)، جريدة طريق الشعب، العدد١٤٩، الخميس ٢٦ آذار ٢٠٠٩.**

٣- الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من وطأة حركة الهجرة:

قبل الخوض في ماهية الاجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من الهجرة، لابد من الاشارة تجربتين عالميتين جسدهما الأنموذج الكوري الجنوبي (يعتمد على حفز الكفاءات على العودة بتوفير الظروف المادية والمعنوية والقانونية المتاحة لها في بلدان الهجرة) ، والأنموذج الكولمبي (يستفاد من الكفاءات المهاجرة وهي مقيمة في بلدان المهجر ، بتأسيس شبكات للباحثين في مختلف التخصصات في إطار برنامج نقل المعرفة من خلال المغتربين) ، واعتمدت بعض الدول العربية كـ(الجزائر ، فلسطين ، المغرب ، لبنان) النموذج الكولومبي.

وقد حاولت الحكومة العراقية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي بإجراءات لجذب الكفاءات العراقية في الخارج، وتمثل ذلك من خلال قانون ١٨٩ لسنة ١٩٧٠ والمعروف بـ(قانون تشجيع عودة ذوي الكفاءات العلمية إلى الوطن)، ومن ثم إصدار قانون آخر ذو الرقم (١٥٤) لسنة ١٩٧٤ بإسم قانون (رعاية أصحاب الكفاءات) وتم بموجبه استقطاب الكفاءات العربية الى جانب العراقية منها، وعاد الى العراق عام ١٩٧٥ على ضوء القانون السابق (١٥٤) شخصاً من الكفاءات[٢٦].كذلك تم إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣[٢٧]،(قانون رعاية العلماء)،ثم تبعه قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٦ الذي ينص على منح جوائز قيمة و أوسمة تقديرية للمفكرين والأدباء والفنانين١٩٩٦[٢٨].

وبعد عام ٢٠٠٣ لم تتوقف المحاولات من قبل الحكومة العراقية بتسهيل عودة المهاجرين العراقيين وبضمنهم الكفاءات العراقية في الخارج (فقد تم عقد مؤتمر للكفاءات العراقية في بغداد أواخر عام ٢٠٠٨، إلا ان المؤتمر لم يخرج بالنتائج المرجوة، حيث أفاد بعض المشاركين في المؤتمر ان هناك أسباب رئيسية لعزوف الكفاءات من العودة منها، غياب المستلزمات والإجراءات الإدارية المسبقة ، بالإضافة إلى ان معظم الوزارات المؤسسات الحكومية قائمة على أساس المحسوبية الحزبية والطائفية لذلك فإنها تتعامل بإجراءات بيروقراطية في غاية التعقيد)[٢٩].

وقد تنعكس الهجرة إلى الخارج على عملية استثمار موارده الطبيعية ونهضته الاقتصادية والعمرانية، وبالتالي لا بد من اقتراح إجراءات للتخفيف من وطأة حركة الهجرة، وتجنيد سياسة التشغيل باتجاه استقطاب المهاجرين، وإيجاد حالة من الاستقرار الدائم لهم في الوطن الأم، ثم ضمان تقوية الحلقات الرابطة في هيكلية قوة العمل، ولابد من تفعيل الاستثمار الجزئي لرأس المال البشري والفكري المهاجر؛ لاسيما في إطار ما أفرزه المؤتمر الأول للمغتربين العراقيين في بريطانيا الذي عقد برعاية وزارة المهجرين والمهاجرين في مدينة مانشستر بحضور أكثر من (١٢٠) شخصية عراقية مهاجرة على مدى (٣) أيام، والتي أكدت استعدادها التام للمساهمة في بناء العراق، ونتائج استبيان المسفرين من الكفاءات العراقية للمدة من (١٩٨٠-١٩٨٩) الذي أجري على هامش

[26] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=167225

[٢٧] جريدة الوقائع العراقية في ١٨ / ١ / ١٩٩٣.
[٢٨] جريدة الوقائع العراقية في ٢٧ / ٥ / ١٩٩٦.
[٢٩] حبيب محمد تقي ، الهجرة – حقوق اللاجئين – الجاليات المهاجرة ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد/٢٨٥٢ ، ٨ ك١ ٢٠٠٩.

المؤتمر العالمي الأول للكفاءات العراقية الذي عقد في بغداد تحت مظلة مجلس النواب العراقي، والذي شاركت فيه (٧٥) كفاءة عراقية مهاجرة لاستطلاع آرائها في دور أبناء الجالية العراقية المهاجرة في إعادة بناء العراق، ونواياها في العودة، وكانت نتائج الاستبيان كما يأتي[٣٠]:-

أ- إن أعلى فئة عمرية مشاركة (٥١-٦٠) سنة ، وبعدد (٣٣) كفاءة ، وفيها يكتمل الحصول على أعلى شهادة وتخصص ، ويكونون منتجين ، و(١٧) لفئة (٤١-٥٠) سنة ، ومثلها لفئة (٦١ سنة-فأكثر) ، و(٥) لفئة (٣١-٤٠) سنة.

ب- توزعت العينة بحسب التحصيل العلمي بين (١٨) للبكالوريوس، و(٣) للدبلوم العالي، و(١١) لحملة الماجستير، و(٤٢) لحملة الدكتوراه وبنسبة (٥٧%)، وكانوا بحسب التخصص بعدد (١٤) للتخصصات الطبية و (١٦) للهندسية ، و(٢٦) علوم صرفة ، و(٥) علوم إنسانية ، وأغلبهم أساتذة جامعات أو كفاءات علمية.

ج- توزعت إقامتهم بين (٢١) منهم في إنكلترا ، و(٢٠) في الإمارات العربية و (١١) في أوربا و(٩) في أمريكا وكندا ، و(٩) في بقية الدول العربية ، و(٢) في كل من أستراليا وإيران ، وقدومهم من هذه الدول مؤشراً لاستعدادهم للعودة والمساهمة في بناء العراق.

د- أظهر (٩٦%) من العينة رغبتهم بالعمل في العراق والمساهمة في بناءه، وتوزعوا بين (٤٩%) للعمل في الاستشارات، و(٦%) للعمل بصيغة عقود ، و(٢١%) للعمل في القطاع الخاص من دون تدخل الدولة، و(٢٧%) للتعيين في المؤسسات الحكومية (موزعين بين (٤٨%) للعمل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و(١٥%) في وزارة الصحة، ونسب متفرقة للعمل في وزارة التخطيط ، والإسكان والأعمار والصناعة ، والعمل والشؤون الاجتماعية).

هـ- أكد (٩٩%) من أفراد العينة على وجود كفاءات عراقية في الخارج يمكن الاستفادة منها ، وبالإمكان تحديد أعدادها موزعة بحسب التخصصات الهندسية بنسبة (٣٣%) ، وطبية بتقدير (٣٠%).

و- أكد (٦٨%) من أفراد العينة أن (١٧-٦٨%) من المهاجرين يرغبون بالعودة ، بينما أكد (٢٣%) إن (٦٩-١٠٠%) من الكفاءات العراقية في المهجر ترغب بالعودة.

ز- أما متطلبات العودة ، فتحددت بتوفير الأمن بنسبة (٦٨%) ، ثم توفير فرص عمل لكل اختصاص وبأجر جيد بنسبة (١١%) ، و (٦%) لإنشاء مؤسسات علمية متطورة وهيئة خاصة بالكفاءات ، و (٤%) لتوفير الخدمات ، ومثلها لتوفير حوافز مادية ومعنوية على وفق أسس قانونية تخص الكفاءات ، و(٢%) لاستقرار الوضع السياسي.

الاستنتاجات:

[٣٠] د.بشرى هاشم و د.عمرو هشام ، ظاهرة الهجرة في المجتمع العراقي ، ورقة خلفية أعدت ضمن ستراتيجية التشغيل الوطنية ، غير منشورة ، ٢٠٠٩.

١- تفتقر معظم سياسات الهجرة في الدول العربية (ومنها العراق) الى المقومات العلمية لصياغتها؛ إذ يوجد نقص كبير في البيانات المعنية بالهجرة وتجزئتها وآنيتها، وإن وجدت بيانات فبعضها غير قابل للمقارنة الزمنية الدورية أو المكانية ، سواء على المستوى الداخلي أو حتى بين البلدان العربية.

٢- تعد الهجرة مشكلة معقدة في العراق على وجه الخصوص، فالعراق بعد ان كان بلد استقبال في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، تحول الى بلد إرسال صافي في تسعينات القرن الماضي وذلك بسبب الحصار الاقتصادي خلال ذلك العقد، ثم حالة عدم الاستقرار الأمني التي عانى منها بعد عام ٢٠٠٣ ، بسبب الاحتلال الأمريكي وما تبعه من ظروف تدهور أمنيوفقدان الثقة في المستقبل التي جعلته بلداً طارداً لكفائاته وشبابه.

٣- وعلى مستوى العراق، فأن جميع العوامل وبصورة تراتبية من(سياسية واقتصادية وأمنية ونفسية) تنطبق على ظروف هجرة العراقيين؛ وبخاصة الظروف الصعبة التي عاشها العراق ابتداءاً منذ نهاية السبيعينات وبداية الثمانينات إذ بدأت هذه الظاهرة بصبغة سياسية، ثم أضيف اليها عامل آخر هو العامل الاقتصادي في التسعينات وجاء العامل الثالث وهو العامل الأمني بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الاحتلال الأمريكي- البريطاني وما تلاه من أحداث عنف عصفت بالبلاد، وكانت سبباً رئيساً في تحول الهجرة الى ظاهرة خطيرة أحس بها كل فئات المجتمع العراقي وطبقاته المختلفة، ثم جاء العامل السيكولوجي والنفسي المتمثل بفقدان الثقة بالمستقبل فهي لم تعد مقصورة على محدودي الدخل ولا على الشباب وعلى الكفاءات ولا على أبناء منطقة أو محافظة بعينها، بل شملت جميع أبناء الشعب العراقي.

٤- تواجه العمالة العربية المهاجرة منافسة شديدة داخل المنطقة العربية وخارجها. وتشير بعض الشواهد أن حتى الكفاءات العربية المهاجرة الى الدول المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة وأوربا وأستراليا، أن ما يقدر بأكثر من ثلثها لم تفز بمهن ماهرة كالتي يتوقع أن تشغلها، وفسر بعض الباحثون ذلك بضعف نوعية تعليم تلك الكفاءات، وعدم إلمامها باللغات التي تيسر اندماجها وتفاعلها في بلدان الاستقبال.

٥- تبقى تحويلات المهاجرين العرب الى بلدانهم من أهم ايجابيات ظاهرة الهجرة وبغض النظر عن مجالات وعمق توظيفها في الاستثمار والانتاج أو الخدمات. إذ أسهمت تحويلات المهاجرين العرب في تحسين الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية لأسرهم وتوفير فرص العمل في المشاريع الخدمية والإنتاجية الصغيرة. أسهمت التحويلات المالية للمهاجرين العرب في تمويل عجوزات الموازين التجارية لكثير من البلدان العربية غير النفطية كالأردن ولبنان. ولقد تجاوزت الأهمية النسبية للتحويلات الواردة الى المنطقة العربية كلا من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية ومجموع الاستثمارالأجنبي المباشر في البلدان العربية.

٦- إن طلب المهاجرين للدخول الى الاقتصادات عالية الأجور سيستمر في نمو متزايد، لكن بعض الدراسات تشير إلا أنه من غير المرجح أن ينمو في ربع القرن القادم مثلما فعل في ربع القرن الماضي. وترى هذه الدراسات أنه مع تضاؤل القوى المرحلية الكامنة التي حركت تصاعد الهجرة في العالم الثالث – وثوراته الديمغرافية والصناعية-، ستتضاءل أيضاً الضغوط من أجل الهجرة. ولعل التحول الكبير المقبل في الهجرة

العالمية سيكون في صورة زيادة نسبية بارزة في الهجرة داخل البلدان النامية نفسها (الهجرة من الجنوب الى الجنوب)، مع هبوط نسبي ملموس في الهجرة بين البلدان النامية والمتقدمة (الهجرة من الجنوب الى الشمال).

التوصيات:

١- يلاحظ في حالة العراق؛ أنه من الأنسب في ظل ظروفه الراهنة والمنظورة في الأمدين القصير والمتوسط من تبني الأنموذج الكولومبي في التعامل مع الكفاءات المهاجرة، ومحاولة الاستفادة من الكفاءات المهاجرة ومن خبراتها في تطوير البلد والمساهمة في إعادة بنائه ونهضته.

٢- لنجاح أي ستراتيجية تخص الهجرة وتحديداً هجرة الكفاءات العراقية يستلزم ذلك الأعتراف والقناعة لدى صانع القرار العراقي بوجود نسبة مهمة من العراقيين خارج وطنهم، وأن هذه النسبة لها مصالح وارتباطات داخل وطنها وكذلك فإنها ستأسس مصالح وارتباطات خارج وطنها، وبالتالي وضع ستراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع ظاهرة الهجرة في المجتمع العراقي، وعدم ترك الكفاءات من أبنائه يقطعون صلاتهم ببلدهم الأم.

٣- تفعيل دور الوزارت المختصة وذات العلاقة المباشرة (كوزارة المهجرين والمهاجرين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة)، ضمن ستراتيجية وطنية شاملة ذات أهداف واضحة ومحددة رقمياً، تتمثل بتقليص عدد الكفاءات المهاجرة وتخفيض أعداد المهاجرين العراقيين الى الخارج، مع محاولة استقطاب العراقيين في دول الجوار قبل تسربهم الى البلدان الأوربية وتكييف أوضاعهم القانونية هناك مما يجعل من الصعوبة بمكان عودتهم الى البلد الأم.

٤- السعي الى إدماج سياسات الهجرة في السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية، سواء على المستوى العام أو على المستوى القطاعي، والتركيز على التوجهات ذات الأولوية ولعل أهمها يكون في المجالات الآتية:

أ- تطوير تشريعات الهجرة بما يسمح بإحكام إدارتها وضبطها في سياق التنمية الوطنية، وترسيخ مسائل الهجرة مؤسسياً من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة تقوم على التنسيق والشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالهجرة في البلد الأو وبلد الاستقبال.

ب- تشريع قانون خاص بعودة الكفاءات العراقية، ورفعه إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، بالتزامن مع استحداث لجنة خاصة بالكفاءات العراقية في مجلس النواب تراقب عمل (الوزارة، أو الدائرة، أو المؤسسة) في مجلس الوزراء التي تم الإشارة إليها أعلاه، على أن تشمل هذه اللجنة كفاءات معروفة ومن جميع الاختصاصات .

ج- تطوير نظم قانونية ومالية تضمن تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية والشرعية، بما يمكن من تعبئتها، ويوسع من إمكانات توظيفها في مشاريع وبرامج التنمية الوطنية.

٥- ويمكن على المستوى المحلي إنشاء هيئة خاصة بالكفاءات من الدوائر التي تم اقتراحها أعلاه تقوم بالواجبات الآتية:

- إنشاء بنك معلومات للكفاءات العراقية، من خلال إجراء مسح شامل للكفاءات داخل العراق وفي الدول العربية والإقليمية والعالمية.
- التنسيق مع الملحقيات الثقافية في السفارات العراقية، لتنظيم العلاقة بين الكفاءاتالمهاجرة والملحقيات الثقافية.
- استطلاع أراءالكفاءات المهاجرة بخصوص استثمار طاقاتهم لخدمة الوطن، والوقوف على الأسباب الحقيقة لعزوفهم عن العودة.

المصادر:

أ- البحوث العلمية:

١- **البدراني، عبدالناصر احمد عبدالسلام ، هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج (العراق انموذجا)، رسالة ماجستير/ كلية الادراة والاقتصاد/ الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠٠٩.**

٢- **الداود، محمود علي، مشكلة هجرة العقول العربية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية ، العدد ،١٥، ٢٠٠٤.**

٣- **الدليمي، د.نجم، هجرة الكفاءات العلمية العراقية، الأسباب والمشاكل والحلول، بحث قدم الى مؤتمر الكفاءات العراقية الذي عقد في بغداد للمدة ٢١ – ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٨ ، www.iraker.dk.**

٤- **زعرور، توفيق، محددات ونتائج هجرة الكفاءات من الوطن العربي، المجلة العربية للادارة، المجلد الخامس، العدد الاول والثاني، بغداد ، حزيران ١٩٨١.**

٥- **عبد الرحمن،حميد، العقول المهاجرة، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب العربي، العدد ٩١، سنة ١٩٩٢.**

٦- **عبد الغفور، نادر، العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، مؤسسة الرافد، لندن، ٢٠٠٣.**

٧- **قويدر، ابراهيم ، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى: هجرة العقول العربية، مجلة ليبيا اليوم، العدد (١١٧٠٣)، في ١١/١٤ /٢٠٠٧.**

٨- **لبكي، بطرس، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، وكيفية معالجة تلك الانعكاسات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة عشرة، العدد ٤٧ ، صيف ٢٠٠٩ .**

٩- ولد إبراهيم، الصوفي ولد الشيباني، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١.

١٠-هاشم ، د.بشرى و د.عمرو هشام ، ظاهرة الهجرة في المجتمع العراقي ، ورقة خلفية أعدت ضمن ستراتيجية التشغيل الوطنية ، غير منشورة ، ٢٠٠٩.

١١-ويليامسون، جيفري جي.، الهجرة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر/٢٠٠٦ .

١٢-إرسال النقود الى الوطن: اتجاهات في تحويلات المهاجرين، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، ديسمبر/ ٢٠٠٥ .

ب- التقارير الدولية والإحصاءات:

١٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨.

١٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، تقرير السكان والتنمية (العدد الثالث)، الأمم المتحدة، نيويورك ، ٢٠٠٧.

١٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)،سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية ، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١ .

١٦- رسالة اليونسكو تحت عنوان، المدينة تنفجر، كانون الثاني ١٩٩١ .

١٧- المفوضية العليا للاجئيين في العالم ١٦ تموز / يوليو- ٢٠٠٧.

ج- المقالات :

١٨- الجوراني ، عدنان فرحان ،الحوار المتمدن-العدد: ٣٣٨٩-٢٠١١/٦ /٧.

١٩- تقي، حبيب محمد ، الهجرة – حقوق اللاجئين – الجاليات المهاجرة ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد/٢٨٥٢ ، ٨ ك١ ٢٠٠٩.

٢٠- الزيادي، حسين عليوي، هجرة العقول العراقية،موقع الطريق، ٢٠٠٦ /٩/٢٦.

٢١- كاظم، نجاح، صحيفة الصباح البغدادية، ٩ كانون الأول ٢٠٠٦ .

٢٢- نعمة، هاشم كاظم، هجرة الكفاءات العلمية العراقية (نظرة تحليلية)، جريدة طريق الشعب، العدد١٤٩، الخميس ٢٦ آذار ٢٠٠٩.

٢٣- جريدة " طريق الشعب "، عدد تشرين الأول ١٩٩٩.

٢٤- قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧.

٢٥- جريدة الوقائع العراقية فـي ١٨ / ١ / ١٩٩٣.

٢٦- جريدة الوقائع العراقية فـي ٢٧ / ٥ / ١٩٩٦.

27- – www.ahewar.org

28- – www.momd.gov.iq